

Distr.: General  
15 April 2002  
Arabic  
Original: French

## مجلس الأمن



## رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، يشرفني أن أطلب، عن طريقكم، إلى أعضاء مجلس الأمن التفضل بالنظر في الأسباب العميقة التي دفعت حكومي إلى التدخل عسكريا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب الحق الطبيعي في الدفاع الشرعي وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالفعل، فإن قرارات عديدة لمجلس الأمن، وخاصة القرار ١٠٥٣ (١٩٩٦) طلب فيها وما زال يطلب من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتجنب تماما أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقين والمليشيات الإنتراهاموي، ومخططي عمليات الإبادة الجماعية في رواندا ومرتكبيها.

لماذا تحالفت جمهورية الكونغو الديمقراطية، في سياق رفضها التام لاحترام هذه القرارات، مع أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقين والمليشيات الإنتراهاموي وهي ما زالت تعمل بالتعاون الوثيق معهم دون أن يحاسبها مجلس الأمن أو يعاقبها على ذلك.

لماذا يقبل مجلس الأمن لا أن تتحالف حكومة كينشاسا مع مخططي ومرتكبي عملية إبادة جماعية فحسب بل أن يجعل من ذلك أيضا موضوع محادثات ومفاوضات وابتزاز. هذا أمر لا تقبله حكومي ونتصور أن المجلس لا يقبله أيضا لأنه لا يمكنه أن يتخذ غير ذلك من موقف.

والمشاكل الأمنية التي ما انفكت حكومي تطرحها منذ عام ١٩٩٩ (انظر الوثيقة المرفقة المؤرخة ١ شباط/فبراير ١٩٩٩)، ما زالت قائمة بأكملها. إذ لم تجد لها حلا كافيا ومناسبا ونهائيا لا جمهورية الكونغو الديمقراطية التي هي السبب الرئيسي فيها، ولا مجلس الأمن نفسه.



وبدلاً من بحث مشاغل رواندا الأمنية وإيجاد حلول لها، تحالفت حكومة كينشاسا مع مخططي عمليات الإبادة الجماعية في رواندا ومرتكبيها (أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنتراهاموي) على مرأى ومسمع مجلس الأمن بدون أن يحاسبها هذا الأخير أو يعاقبها.

وبما أن مجلس الأمن قرر الاضطلاع ببعثة تقييم في منطقة البحيرات الكبرى، تُشدد حكومتي على ضرورة أن يدرس المجلس المشاغل الأمنية التي تثيرها رواندا منذ أربع سنوات والتي لم تلق حتى الآن أي استجابة.

أما بالنسبة لآلة الاستبعاد وآلة القتل وفلسفة الإبادة الجماعية التي زرعها أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقون والميليشيات الإنتراهاموي وما زالوا يزرعونها في المنطقة، فكيف يعتزم مجلس الأمن القضاء على نزعة الإبادة الجماعية هذه واستئصالها من المنطقة وهو لا يستطيع حتى إقناع حكومة كينشاسا بالتوقف عن التحالف مع قوات الإبادة الجماعية.

وأخيراً لماذا لم يجر تنفيذ توصيات "تقرير كارلسون" (S/1999/1257)، المرفق والتذييلات) الذي طلبه مجلس الأمن والذي يحدد مسؤوليات جميع الأطراف في المأساة الرواندية، وخاصة ما يتعلق منها بالبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية والاجتماعية لرواندا في فترة ما بعد عمليات الإبادة الجماعية.

كل هذه تساؤلات يجب طرحها وأسئلة ينبغي إلّاؤها قبل إجراء بعثة التقييم في منطقة البحيرات الكبرى.

أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء الأمم المتحدة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور أناستازي غاسانا

السفير

الممثل الدائم

## مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

### مشاغل أمنية مشروعة لرواندا تسبب فيها الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

هناك مشاغل أمنية مشروعة للبلدان المجاورة تتسبب فيها الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمشاغل الأمنية الحالية لرواندا هي التالية:

١ - منذ عام ١٩٩٤، تجدد نفس القوات - الميليشيات الإنتراهاموي وأفراد القوات المسلحة الرواندية السابقون - التي ارتكبت عمليات إبادة جماعية ضد الشعب الرواندي ملاذاً في زائير/جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد قامت حكومة زائير في ظل حكم موبوتو الرئيس آنذاك، بإعادة تسليح وتدريب وتنظيم هذه القوات واستمرت في شن هجمات داخل رواندا بهدف مواصلة عمليات الإبادة الجماعية مستخدمة ما كان يُسمى آنذاك بزائير كقاعدة خلفية. وفي ظل حكم الرئيس كاييلا، لم يستمر هذا الأخير في دعم هذه القوات فحسب بل أدمجها علناً ورسمياً في قواته المسلحة. وبذلك تخلت القيادة الزائيرية/الكونغولية عن مسؤوليتها الدولية المتمثلة في احترام سيادة جيرانها. وبالتالي من الخطأ افتراض أن الأزمة الراهنة في الكونغو أمر يتعلق بسيادة الكونغو. بل هي نتيجة انتهاك زائيري/كونغولي لسيادة البلدان المجاورة بما فيها رواندا.

٢ - إن حكومة السيد كاييلا تمجد عمليات الإبادة الجماعية الرواندية، إثناء التوتسي. وقد شاهد المجتمع الدولي ما ارتكبه قوات الحكومة الكونغولية من مجازر شملت المدنيين الأبرياء في كينشاسا وكنينغاني وكاليمي وموبا واندوشو وفي أماكن أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان لعمليات الإبادة الجماعية تلك أثر مباشر على دولة رواندا حيث أنها تستهدف شعباً يُشار إليه بالشعب الرواندي. فبالنسبة للشعب الرواندي، لا تعني الإبادة الجماعية الاستبعاد فحسب بل إثناء جزء من السكان، ومن ثم تفكك أمة وشعب. ولذلك عندما يدعم طرف خارجي، زائير أو الكونغو الإبادة الجماعية، فإنما هو يعمل على زوال رواندا كأمة والروانديين كشعب. ومحاربة الإبادة الجماعية، هي بالنسبة لرواندا مسألة بقاء. وهذا لا يُشكل تهديداً لرواندا فحسب، بل يُمثل خطراً على المنطقة بكاملها حيث أن السكان المنتمين إلى إثنيات مماثلة منتشرون في كافة أنحاء المنطقة.

٣ - وقد تسببت الأفعال غير المقبولة التي قام بها نظام كل من موبوتو وكابيللا لطرد الكونغوليين المنتمين إلى الحضارة الرواندية من زائير/جمهورية الكونغو الديمقراطية، في انتهاك كامل لأبسط الحقوق الأساسية، في وجود عدد كبير من عديمي الجنسية الذين أراد النظامان استئصالهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية وترحيلهم إلى رواندا. ويجري ذلك في انتهاك للمبادئ التي تقوم عليها الدول الأفريقية الحديثة أي الاعتراف بالحدود الاستعمارية وبالسكان داخل تلك الحدود الذين يُشكلون مواطني تلك الدول.

٤ - وقد تجمعت جميع العناصر المجرمة المعروفة في منطقتنا مثل الميليشيات الإنتراهاموي، وأفراد القوات المسلحة الرواندية السابقين، والأصوليين السودانيين، وبقايا قوات الديكتاتور السابق عيدي أمين، جبهة الدفاع عن الديمقراطية، من جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتسهيل الربط اللوجستي بين هذه القوات الهدامة خلّقت قدرة معززة على زعزعة استقرار أي بلد في منطقتنا.

٥ - ومنذ فترة لا بأس بها، فإن الانتحار بالأسلحة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة عن طريق مطاراتها العديدة غير الخاضعة لأي أنظمة، يهدد بشكل خاص الأمن والاستقرار في رواندا، وكذلك في منطقة البحيرات الكبرى.

٦ - لقد شن الرئيس كابيللا في كينشاسا الحرب علنا على رواندا. كما شن الرئيس موغابي في لومومباشي الحرب علنا على رواندا نيابة عن حلفاء كابيللا. وحكومة رواندا تنظر إلى مثل تلك الإعلانات بكل ما تستحقه من جدية.

حُرر في كيغالي، في اليوم الأول من شباط/فبراير ١٩٩٩